|  |  |
| --- | --- |
| **فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG‑ITR)** | logo_A-[Converted] |
| **الاجتماع الثاني - جنيف، 15-13 سبتمبر 2017** |
|  |  |
|  | **الوثيقة EG-ITR 2/20-A** |
| **15 سبتمبر 2017** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| تقرير الاجتماع الثاني  لفريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG-ITR) | |

# 1 مقدمة

**1.1** رحب الأمين العام السيد هولين جاو بالمشاركين في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية. وأكّد على أهمية العمل الذي ينتظر الفريق وشدد على أن من المهم جداً أن يشارك أعضاء القطاعات بنشاط في عملية استعراض لوائح الاتصالات الدولية.

**2.1** شكر الرئيس الأمين العام ونائب الأمين العام والمديرين على دعمهم. وأكد الرئيس ضرورة أن يعمل الفريق بروح توافق الآراء وشكر نواب الرئيس على دعمهم القيّم ومشورتهم القيّمة. وأفاد الرئيس بأن مراحل العمل الهامة التي يتطلع إليها بنهاية هذا الاجتماع الثاني هي التوصل إلى اتفاق بشأن: ( أ ) هيكل التقرير النهائي للمجلس لعام 2018، و(ب) عملية متفق عليها لاستكمال التقرير النهائي.

# 2 اعتماد جدول الأعمال وإسناد الوثائق

عرض الرئيس جدول الأعمال (الوثيقة EG-ITRs 2/1 (Rev.2)) واعتُمد كما هو. وأوضح الرئيس أن الوثيقة EG-ITRs 2/10 كانت محجوزة لمشروع مساهمة سحبته الدولة العضو فيما بعد. والوثيقة EG-ITRs 1/10 هي مساهمة قدمتها شركة Vimplecom (حالياً VEON) إلى الاجتماع الأول للفريق. وقد وافق الفريق في الاجتماع الأول على ترحيل هذه المساهمة إلى الاجتماع القادم.

# 3 ملخص المساهمات

اقترح الرئيس ما يلي - ( أ ) أن تعرض المساهمات وفقاً لترتيب استلامها. (ب) بعد عرض كل مساهمة، تفتح المناقشات أمام الحاضرين لتقديم توضيحات فقط. (ج) يلي ذلك مناقشات مستفيضة بعد عرض جميع المساهمات. وقد لقي هذا المقترح قبول الفريق.

وفيما يلي ملخص المساهمات:

## 1.3 المساهمة EG-ITRs 2/2 المقدمة من الولايات المتحدة – وجهات نظر الولايات المتحدة بشأن هيكل التقرير النهائي بشأن استعراض لوائح الاتصالات الدولية

ترى الولايات المتحدة أنه ينبغي أن تشكل اختصاصات فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية هيكل التقرير النهائي. لذا، هناك ثلاث قضايا ضرورية من أجل استعراض لوائح الاتصالات الدولية، ويمكن أن تشكل الأقسام الرئيسية للتقرير النهائي: (1) إمكانية تطبيق لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 في بيئة الاتصالات الدولية سريعة التطور؛ (2) التحليل القانوني للوائح الاتصالات الدولية لعام 2012؛ (3) تحليل أي أوجه تضارب محتملة بين التزامات الموقعين على لوائح الاتصالات الدولية لعام 1988 والموقعين على لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المعاهدتين. وتعتقد الولايات المتحدة أن لوائح الاتصالات الدولية لم تعد قابلة للتطبيق أو مناسبة. وللولايات المتحدة مخاوف جدية حول نطاق تطبيق لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012. وعلاوةً على ذلك، لا نتوقع حدوث أي أوجه تضارب بين لوائح الاتصالات الدولية لعامي 1988 و2012. وبالنظر إلى حتمية تباين الآراء حول كل بند من بنود الاستعراض، ترى الولايات المتحدة أنه ينبغي للتقرير أن يضم جميع الآراء بشأن هذه القضايا وينبغي أن يتجنب التعبير عن أي استنتاجات أو تقديم أي توصيات.

## 2.3 المساهمة EG-ITRs 2/3 المقدمة من الاتحاد الروسي وجمهورية أرمينيا وجمهورية بيلاروس وجمهورية قيرغيزستان - زيادة كفاءة عمل فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG‑ITR)

قدم الاتحاد الروسي الوثيقة EG-ITRs 2/3 (قدمت سابقاً إلى الجلسة العامة للمجلس في دورته لعام 2017 من الاتحاد الروسي وجمهورية أرمينيا وجمهورية بيلاروس وجمهورية قيرغيزستان) يقترح فيها أن يكون هيكل التقرير النهائي للفريق EG-ITRs مستنداً إلى اختصاصات الفريق التي اعتُمدت بموجب القرار 1379 الصادر عن مجلس الاتحاد.

## 3.3 المساهمة EG-ITRs 2/4 المقدمة من جمهورية البرازيل الاتحادية - استعراض لوائح الاتصالات الدولية

عرضت الوثيقة 4 أربعة أبعاد ينبغي تناولها في استعراض لوائح الاتصالات الدولية: قابلية تطبيق لوائح الاتصالات الدولية، والحاجة إلى استعراض دوري للوائح الاتصالات الدولية، وتكاليف ومزايا عقد مؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية (WCIT)، والآثار المترتبة على لوائح الاتصالات الدولية/المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية فيما يتعلق بالتعاون الدولي وسمعة الاتحاد. وتشير المساهمة إلى أن توافقاً عاماً في الآراء بين جميع أعضاء الاتحاد في أن تكون لوائح الاتصالات الدولية ضرورية لتنظيم توصيل الاتصالات الدولية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي هو شرط ضروري لإجراء مراجعة رسمية للوائح الاتصالات الدولية في مؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية. وتدعم المساهمة أن يقوم المجلس خلال دوراته السنوية ولجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات بإجراء استعراض دوري ومستمر للوائح الاتصالات الدولية والقضايا المتصلة بها دون حاجة للإبقاء على أفرقة رسمية من قبيل الفريق EG-ITRs. وتطرح المساهمة أفكاراً بشأن التكاليف التي تنطوي عليها المراجعة الرسمية للوائح الاتصالات الدولية، بما في ذلك عقد مؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية، والعملية التحضيرية وتكاليف الفرص البديلة لجميع المعنيين، وتثبت أن مؤتمراً عالمياً جديداً للاتصالات الدولية ينبغي أن يوفر فوائد تفوق تلك التكاليف. أخيراً تذكّر المساهمة بالنتائج السلبية/غير المرضية التي حققها المؤتمر WCIT-12 وتقترح عدم عقد مؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية إلا إذا كان هناك توافق مسبق في الآراء بشأن الحاجة إلى لوائح جديدة للاتصالات الدولية ورغبة عامة في الانضمام إلى معاهدة.

## 4.3 المساهمة EG-ITRs 2/5 المقدمة من شركة NTT DOCOMO - استعراض لوائح الاتصالات الدولية

عرضت شركة NTT DOCOMO مساهمتها 2/5 التي أجابت فيها على مسألة تتعلق بأوجه التضارب المحتملة الناجمة عن وجود نسختين من لوائح الاتصالات الدولية. وأشارت إلى أن الشركة لم تُعانِ البتة من صعوبات أو أوجه تضارب ناجمة عن وجود لوائح الاتصالات الدولية لأن الأعمال التجارية تستند غالباً إلى اتفاقات تعاقدية خاصة. وتعتقد الشركة بضرورة عدم وضع قواعد تفصيلية على مستوى المعاهدة نظراً لاختلاف درجة التطور التكنولوجي ونضج السوق بين البلدان، وأن مراجعة لوائح الاتصالات الدولية غير ضرورية في سوق الاتصالات الدولية سريعة التغير.

## 5.3 المساهمة EG-ITRs 2/6 المقدمة من الاتحاد الروسي - استعراض لوائح الاتصالات الدولية

يقترح الاتحاد الروسي دعوة المجلس في دورته لعام 2018 إلى أن يدرج في التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية الرأي المتعلق بوجاهة توصل جميع أصحاب المصلحة إلى توافق واسع في الآراء فيما يتعلق باعتماد الدول الأعضاء في الاتحاد لنسخة واحدة من لوائح الاتصالات الدولية بهدف تهيئة بيئة مؤاتية لتنمية وتشغيل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

## 6.3 المساهمة EG-ITRs 2/7 المقدمة من الاتحاد الروسي - مقترحات بشأن هيكل التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG-ITR)

يقترح الاتحاد الروسي الهيكل التالي للتقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية:

**1 مقدمة**

**2 الاستعراض المستقبلي للوائح الاتصالات الدولية لعام 2012**

1.2 تأثير الاتجاهات الجديدة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012

2.2 أحكام لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 التي قد تتطلب الاستعراض المستقبلي

**3 إمكانية تطبيق لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012**

1.3 التحليل القانوني للوائح الاتصالات الدولية لعام 2012

2.3 إمكانية تطبيق لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 في بيئة الاتصالات الدولية المتطورة بسرعة

3.3 تحليل أي نزاعات محتملة بين التزامات الأطراف الموقعة على لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 والأطراف الموقعة على لوائح الاتصالات الدولية لعام 1988 فيما يتعلق بتنفيذ أحكام لوائح الاتصالات الدولية لعامي 1988 و2012.

**4 إمكانية تطبيق قرارات المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012**

[1.4 تحليل القضايا التي قد تنشأ عن تنفيذ قرارات المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012]

**5 خلاصة**

ويستند الاقتراح إلى اختصاصات الفريق ET-ITRs التي اعتمدت بموجب القرار 1379 الصادر عن مجلس الاتحاد، ويرمي إلى زيادة كفاءة عمل الفريق.

## 7.3 المساهمة EG-ITRs 2/8 المقدمة من النمسا والجمهورية التشيكية والدانمارك ولاتفيا وليتوانيا وهولندا وسلوفاكيا والسويد والمملكة المتحدة - استعراض لوائح الاتصالات الدولية لعام ‏‎2012‎

تلاحظ النمسا والجمهورية التشيكية والدانمارك ولاتفيا وليتوانيا وهولندا وسلوفاكيا والسويد والمملكة المتحدة أن مهمة فريق الخبراء ليست مناقشة مراجعات لوائح الاتصالات الدولية أو اقتراح عقد مؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية (WCIT). ويساورها قلق من أن مؤتمراً عالمياً جديداً للاتصالات الدولية سيطرح مجموعة واسعة جداً من القضايا على طاولة المناقشة وسيسبب عدم يقين على المدى البعيد سيجعل من الصعب على المشغلين أن يتخذوا قرارات بشأن الاستثمارات. وهي ليست على علم بأي صعوبات محددة بسبب الوضع الراهن أو بسبب أي أوجه تضارب بين نسختي لوائح الاتصالات الدولية لعامي 1988 و2012. وينبغي أن يبقى تركيز لوائح الاتصالات الدولية على قضايا الاتصالات العمومية الدولية ذات الصلة وألا يتوسع لتشمل القضايا المحلية أو القضايا المتصلة بالإنترنت. وهذه الدول ملتزمة بتعزيز الاتحاد باعتباره منظمة قائمة على التوافق في الآراء وتقول بوجوب تفادي الانقسام، لأن التوصل إلى توافق عالمي في الآراء سيكون صعباً للغاية. وتلاحظ التكاليف الكبيرة لعقد مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية، بما في ذلك تكاليف الفرص. فنحن نواجه العديد من التحديات من أجل زيادة الاستثمار في البنية التحتية والتوصيلية والتصدي للفجوة الرقمية. وبدلاً من إعادة التفاوض مرة أخرى بشأن لوائح الاتصالات الدولية، ينبغي أن ينصب تركيزنا عوضاُ عن ذلك على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

## 8.3 المساهمة EG-ITRs 2/9 المقدمة من Bell Mobility وKDDI وAmérica Móvil وBT وAT&T وVerizon - استعراض لوائح الاتصالات الدولية لعام ‏‎2012‎

استناداً إلى الخبرة التشغيلية الجماعية لأعضاء القطاعات المذكورين أعلاه، لم تعد لوائح الاتصالات الدولية قابلة للتطبيق أو مناسبة في سوق الاتصالات الدولية ذات القدرة التنافسية العالية اليوم. وفي الواقع، فإن معظم، إن لم نقل كل، الحركة الدولية التي تتبادلها شركاتنا على الصعيد العالمي تتم من خلال اتفاقات يُتفاوض عليها تجارياً. وعلى حد علمهم، هناك عدد قليل جداً من البلدان التي ما زالت تعتمد على نظام رسوم المحاسبة القائم على لوائح الاتصالات الدولية ولا تمثل حسابات الحركة هذه سوى نسبة لا تزيد على %1 من تدفقات الحركة العالمية. وقد أدى ظهور العديد من المشغلين المتنافسين من القطاع الخاص في كل بلد إلى بيئة تنافسية لا تتطلب أي صك معاهدة كلوائح الاتصالات الدولية. علاوة على ذلك، وكرد على المسألة التي طرحتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتحديات الناجمة عن تنفيذ لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012، لم يعانِ أعضاء القطاع من أي عوائق عملية في هذا الخصوص.

## 9.3 المساهمة EG-ITRs 2/11 المقدمة من اليابان - آراء اليابان بشأن استعراض لوائح الاتصالات الدولية

أجرت اليابان المسح الاستبياني بشأن لوائح الاتصالات الدولية وتلقت إجابات من 12 مشغل ياباني. ففيما يتعلق "بالعقبات التي تعترض تنفيذ لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012"، لا يوجد أي عوائق أو تحديات بالنسبة لهم. وفيما يتعلق "بالتضارب بين لوائح الاتصالات الدولية لعام 1988 ولوائح الاتصالات الدولية لعام 2012"، لم يشهدوا ولا يتوقعوا حدوث أي أوجه تضارب فعلية أو محتملة. أما فيما يتعلق "بقابلية تطبيق لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012"، فإن لوائح الاتصالات الدولية ليست مناسبة لخدمات الاتصالات الدولية السائدة اليوم التي يوفرونها بسبب استخدامهم اتفاقات تجارية. وتعتقد اليابان أن القيمة الجوهرية للوائح الاتصالات الدولية قد تضعضعت في أسواق الاتصالات التنافسية اليوم في اليابان حيث يقوم المشغلون اليابانيون بأعمال تجارية. وينبغي ألا تراجَع لوائح الاتصالات الدولية كثيراً. وسيتزعزع بشدة شعور المشغلين بالأمان إلى أن تكتمل لوائح الاتصالات الدولية الجديدة. وسيؤثر هذا الشعور المتزعزع على المشغلين في ضخ الاستثمارات أو وضع خطط الأعمال الطويلة الأجل أو توسيع أعمالهم التجارية. وتعتقد اليابان أن لوائح الاتصالات الدولية ينبغي ألا تعوق النشاط التجاري للمشغل.

## 10.3 المساهمة EG-ITRs 2/12 المقدمة من جمهورية فن‍زويلا البوليفارية - استعراض لوائح الاتصالات الدولية

تعتبر جمهورية فن‍زويلا البوليفارية أن لوائح الاتصالات الدولية ينبغي أن تشكل صكاً لتشجيع التقدم في خدمات الاتصالات على الصعيد العالمي مع احترام الحق السيادي لكل بلد في تنظيم اتصالاته، وتوصي بمراجعة لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 في مؤتمر المندوبين المفوضين (PP) القادم لعام 2018، والمضي قدماً بالعمل من أجل المؤتمر العالمي المحتمل للاتصالات الدولية الذي ينبغي أن يكون له موقف موحد من قابلية التطبيق الفعلية للوائح الاتصالات الدولية من أجل تعزيز مصداقية الاتحاد.

## 11.3 المساهمة EG-ITRs 2/13 المقدمة من Beltelecom RUE وPJSC “MegaFon” وPJSC “Rostelecom”  – القضايا الإشكالية التي يواجهها مشغلو الاتصالات بشأن تطبيق لوائح الاتصالات الدولية

تثير المشاكل السابقة المتعلقة بالتنفيذ الفعّال للوائح الاتصالات الدولية لعام 1988 أيضاً تحديات جديدة أمام مشغلي الاتصالات عند تعاونهم مع شركاء من بلدان يُطبق فيها نسختين مختلفتين من لوائح الاتصالات الدولية (1988 و2012) على المستوى الوطني. وفي الوقت ذاته، تشمل لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 عدداً من الأحكام المهمة بالنسبة إلى مشغلي الاتصالات، بما في ذلك أحكام بشأن: (1 تفادي الازدواج الضري‍ب‍ي. (2 تطبيق آليات لتسوية حسابات خدمات الاتصالات الدولية. (3 توفير خدمة الاتصالات (التقنية) الدولية مجاناً. (4 الإجراءات المتعلقة بإصدار الفواتير وتسوية حسابات خدمات الاتصالات الدولية. (5 الإجراءات المتعلقة بإصدار الفواتير وتسوية حسابات الاتصالات البحرية الدولية. (6 تسوية الحسابات بين مشغلي خدمات الاتصالات الدولية عن طريق طرف ثالث ("السلطة المعنية بالمحاسبة"). ولا ترد جميع الأحكام المذكورة أعلاه في نسختي لوائح الاتصالات الدولية، مما يؤدي إلى مخاطر محتملة إضافية تتمثل في تعرض مشغلي الاتصالات لخسائر مالية. والمقترحات الواردة في المساهمات هي: إذا كان من غير الممكن التوصل إلى توافق في الآراء حول إزالة التناقضات الناجمة عن لوائح الاتصالات الدولية لعامي 1988 و2012، وبغية إيجاد توافق واسع في الآراء على نص واحد للوائح الاتصالات الدولية، ينبغي توصية مجلس الاتحاد ومؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 باعتماد قرار لفحص لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 من حيث وجود أحكام معينة تؤدي إلى عدد هائل من أوجه الاختلاف بين الدول الأعضاء، واستناداً إلى نتيجة هذا العمل، عقد مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية في 2020 بهدف اعتماد نص واحد للوائح الاتصالات الدولية. وقبل الانتهاء من هذا العمل، يمكن أن يعتمد مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 قراراً بشأن الإجراء الخاص بتطبيق أحكام لوائح الاتصالات الدولية التي تحظى بأهمية كبيرة لدى مشغلي الاتصالات.

## 12.3 المساهمة EG-ITRs 2/14 المقدمة من المكسيك - موقف بشأن عمل فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية

تعرض المكسيك مساهمة تتعلق بالمواضيع الخمسة التالية: (1 إمكانية تطبيق لوائح الاتصالات الدولية: تعتبر المكسيك أن هناك عناصر في لوائح الاتصالات الدولية لا تزال نافذة في البيئة الدولية لقطاع الاتصالات، لأنها تعزز الاتساق التنظيمي وتولد اليقين بالاتصالات الدولية؛ (2 التحليل القانوني: تتسم لوائح الاتصالات الدولية بنطاق أكبر من حيث اعترافها بأهمية المعايير الدولية بالنسبة إلى التوافق وإمكانية التشغيل البيني عالمياً لشبكات وخدمات الاتصالات والعمل على ترويج هذه المعايير من خلال عمل منظمات دولية مختصة بما في ذلك الاتحاد الدولي للاتصالات؛ (3 تحليل أوجه التضارب المحتملة بين التزامات الموقعين على لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 والموقعين على لوائح الاتصالات الدولية لعام 1988: ترى المكسيك أنه لم يُكشف أيّ من أوجه التضارب بشأن تعايش نسختي لوائح الاتصالات الراديوية لعامي 1988 و2012؛ (4 هيكل التقرير النهائي: ينبغي أن يتطابق مع اختصاصات الفريق EG-ITR؛ (5 ترى المكسيك أن الحاجة لا تدعو لمراجعة لوائح الاتصالات الدولية وأنه لا داعي لعقد مؤتمر عالمي جديد للاتصالات الدولية في هذا الوقت بسبب انعدام التوافق في الآراء حالياً.

## 13.3 المساهمة EG-ITRs 2/15 مساهمة من رابطة الاتصالات التقدمية (APC) - استعراض لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012

ترحب رابطة الاتصالات التقدمية بالفرصة المتاحة للمساهمة في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (ITR). ولدى استعراض لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012، ينبغي أن تكون المسألة الأساسية هي ما إذا كان هناك قضايا أو أوجه تضارب ناشئة عن وجود نسختين للوائح. وليست رابطة الاتصالات التقدمية على علم بالقضايا وأوجه التضارب الناجمة عن وجود نسختين للوائح الاتصالات الدولية. علاوة على ذلك، نرى أن الاستقطاب الذي برز في المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012، وتحديداً توقيع 89 دولة فقط من أصل 193 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد على الوثائق الختامية، لم يُسوى في السنوات الخمس الأخيرة. ويساورنا القلق من أن أي جهد لتعديل أو تحديث لوائح الاتصالات الدولية سوف يعيد فتح نقاشات مديدة ولن ينتج عنه أي تقدم. بالإضافة إلى ذلك، فإن إعادة التفاوض بشأن لوائح الاتصالات الدولية تحمل مخاطر كبيرة في ثلاثة مجالات: أ ) تقييد استعمال الاتصالات، ب) التكاليف المالية، ج) الإضرار بسمعة الاتحاد. وقد طرحت المقترحات التي قدمت في المؤتمر WCIT-12 وفي عمليات أخرى قام بها الاتحاد الدولي للاتصالات في السنوات الأخيرة، من قبيل مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016، مخاطر على حقوق الإنسان من خلال تحديد قدرة المستعملين على الالتفاف حول الرقابة أو التواصل بصفة مجهولة عن طريق منح الدول الأعضاء السلطة لتحديد مسارات التسيير ومنع "سوء استعمال وسوء استغلال موارد الترقيم"، أو ستشرع على نحو فعال وقف الدولة للتجهيزات غير المرخصة، أو ستفرض نظاماً رقمياً عالمياً لمعرّف الهوية يعرِّف على نحو فريد الأجهزة الموصولة بالإنترنت بطريقة تخل بخصوصية وثقة المستعملين. وتؤكد رابطة الاتصالات التقدمية مرة أخرى على أنه ينبغي للوائح الاتصالات الدولية مواصلة اهتمامها بالاتصالات الأساسية وعدم توسيعها لتشمل خدمات تستخدم شبكات الاتصالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام أو الإنترنت بشكل خاص أو إدراج أهداف السياسات العامة ومجالات الإدارة التي تتجاوز المهام المنوطة حالياً بقطاع الاتصالات. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تسعى لوائح الاتصالات الدولية دائماً إلى تيسير وعدم تقييد تنمية الاتصالات وتوافر خدمات الاتصالات. أخيراً، نشجع الاتحاد الدولي للاتصالات على اتخاذ تدابير إضافية لتيسير مشاركة الجهات الفاعلة المستقلة في المجتمع المدني بشكل أكثر دلالة في عمله من خلال إتاحة عمليات مفتوحة وتشاركية وشفافة ويعول عليها وشاملة ومنصفة.

## 14.3 المساهمة EG-ITRs 2/16 مساهمة من أستراليا - استعراض لوائح الاتصالات الدولية

يسر أستراليا أن تعرض وجهات نظرنا المقدمة في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية. ولا تزال أستراليا ترى أن لوائح الاتصالات الدولية ينبغي أن تواصل التركيز على التوصيل البيني لشبكات الاتصالات الدولية وأن لا تشمل مسائل مثل تلك المتعلقة بالإنترنت. وليس لأستراليا علم بأي شواغل بشأن تعايش نسختي لوائح الاتصالات الدولية لعامي 1988 و2012. وتحرص أستراليا على التأكد من بقاء الاتحاد والأعضاء في وضع متميز لتقدم عمل الاتحاد في تعزيز التوصيلية والنفاذ إلى البنية التحتية وبناء القدرات على سد الفجوة الرقمية. وتعتقد أن الشروع في مراجعة لوائح الاتصالات الدولية قد يؤدي إلى تقليل موارد الاتحاد والأعضاء القيمة في مجالات أخرى تحظى بالأولوية، مثل تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي القادم لتنمية الاتصالات (WTDC-17) وتقدم برنامج التوصيل 2020 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ نتائج استعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات وخطوط العمل المرتبطة به.

## 15.3 المساهمة EG-ITRs 2/17 المقدمة من المؤسسة اليابانية للاتصالات (NTT) - استعراض لوائح الاتصالات الدولية

تعتقد المؤسسة اليابانية للاتصالات أن لوائح الاتصالات الدولية ليس لها أي معنى في البيئة الحالية للخصخصة والمنافسة. ولا تزال المؤسسة تستعمل "اتفاقات عبور افتراضية" منذ أكثر من 10 سنوات، أثبتت أن لوائح الاتصالات الدولية ليس لها علاقة بالممارسة الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، لم تواجه المؤسسة أي مشكلة من جراء وجود مجموعتين من لوائح الاتصالات الدولية أو بسبب عدم استعمال اللوائح. وتوجد لدى المؤسسة اليابانية للاتصالات (NTT) مخاوف من احتمال حدوث حالات يؤدي فيها تعديل لوائح الاتصالات الدولية بطريقة أكثر تشدداً في التنظيم إلى آثار خطيرة على حرية الأعمال التجارية بين مشغلي الاتصالات الذين يوفرون التوصيل. كما أن إعادة وضع اتفاق تجاري، لا سيما إذا كان قائماً على لوائح للاتصالات الدولية تتضمن تقييدات إضافية، سوف تشكل عائقاً أمام جودة الخدمات المقدمة وأسعارها. كما أن إدراج قواعد مفصلة في لوائح الاتصالات الدولية سوف يقيد حرية التجارة بين شركات التشغيل الدولية وسيكون له آثار سلبية على صناعة الاتصالات والمستعملين، والمؤسسة اليابانية للاتصالات تعارض بشدة مراجعة لوائح الاتصالات الدولية.

## 16.3 المساهمة EG-ITRs 2/18 المقدمة من المملكة العربية السعودية – مقترحات بشأن هيكل التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية

تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساس لكل ما نفعل. ولذلك، يلزم وجود أحكام حديثة لها مستوى المعاهدة من أجل ضمان توصيل العالم على نحو يتسم بالأمن والسلامة وميسورية التكاليف وتوفير الخدمات الدولية على أساس من العدل والكفاءة. علاوة على ذلك، فقد أحدث التقارب بين التكنولوجيات وظهور تكنولوجيات جديدة تغييراً كبيراً في البيئة الدولية. وتقترح المساهمة هيكلاً للتقرير النهائي لفريق الخبراء EG-ITRs يستند إلى اختصاصات الفريق ET-ITRs التي حددها القرار 1379 الصادر عن المجلس.

## 17.3 المساهمة EG-ITRs 2/10 المقدمة من VEON Ltd. (سابقاً مجموعة VimpelCom) - استعراض لوائح الاتصالات الدولية: تطبيق المادة 3.8 من لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 والمادة 3.1.6 من لوائح الاتصالات الدولية لعام 1988

في مساهمتها 1/10 التي يعاد تقديمها وفقاً لقرار الاجتماع الأول لفريق الخبراء، سلطت شركة VEON الضوء على عدم الاتساق في تطبيق المادة 3.8 من لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 وتفسيرها القانوني على غرار المادة 3.1.6 من لوائح الاتصالات الدولية لعام 1988. وقدمت أمثلة محددة لجمهورية قيرغيزستان وجمهورية طاجيكستان أدى فيها سوء الفهم في تطبيق هذه الأحكام إلى الازدواج الضريب‍ي لخدمات الاتصالات الدولية مما أسفر عن خسائر مالية تكبدتها وكالات التشغيل تُقدر بملايين الدولارات الأمريكية. ولاحظت شركة VEON أن مسائل الضرائب لا يمكن حلها عن طريق المفاوضات التجارية. واقترحت مجموعة VEON أن يأخذ فريق الخبراء هذه القضايا في الاعتبار في إطار عمله ويطلب إلى الأمين العام للاتحاد أن يقدم تحليلاً قانونياً لمسائل محددة ذات صلة بهذه القضايا، وأن يدرج في تقريره، بالاستناد إلى هذا التحليل القانوني، اقتراحاً إلى المجلس كي يدعو الدول الأعضاء إلى تطبيق المادة 3.8 من لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 والمادة 3.1.6 من لوائح الاتصالات الدولية لعام 1988 على أن يكون ذلك بطريقة دقيقة ومتسقة ومحددة ويمكن التنبؤ بها فضلاً عن النظر في الحاجة إلى وضع واعتماد صكوك ملزمة و/أو غير ملزمة لتعزيز اليقين وإمكانية التنبؤ اللذين تتسم بهما هذه الأحكام. وتشدد شركة VEON على أن بيئة الاستثمار التي يمكن التنبؤ بها، والتي تسهم فيها لوائح الاتصالات الدولية، تشكل شرطاً مسبقاً ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التوصيل لعام 2020. كما تلاحظ VEON أن اختصاصات فريق الخبراء لا تقصر الاستعراض على التضارب بين لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 ولوائح الاتصالات الدولية لعام 1988. ويتعين على فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG-ITR) إجراء استعراض للوائح الاتصالات الدولية لعام 2012، مع مراعاة الاتجاهات الجديدة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقضايا الناشئة، والعوائق التي قد تنشأ من تنفيذ لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 وقرارات المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 وتوصياته. فالتضارب بين لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 ولوائح الاتصالات الدولية لعام 1988 لا يشكل سوى نقطة واحدة من 3 نقاط في قائمة غير محدودة من الأمثلة على الأمور التي ينبغي على الفريق القيام بها.

# 4 المناقشات

أشار الرئيس إلى أن المساهمات الواردة تندرج في ثلاث مجموعات عريضة (مع الاعتراف بوجود تداخل بينها):

**المجموعة 1**: المساهمات 2/2 و2/3 و2/7 و2/14 و2/18 وتتناول التقرير النهائي الذي سيرفع إلى المجلس في دورته لعام 2018.

**المجموعة 2**: وتشمل المساهمات التي تتناول وجهات نظر المشغلين. والمساهمات 2/5 و2/9 و2/13 و2/17 و1/10 هنا مقدمة من أعضاء القطاعات من شركات التشغيل. أما المساهمة 2/11 فهي مقدمة من إحدى الدول الأعضاء بناءً على مشاورات مع شركات التشغيل لديها.

**المجموعة 3**: وتشمل المساهمات التي تتناول وجهات نظر عامة بشأن الأجزاء الثلاثة لاختصاصات (ToR) الفريق. وهي المساهمات 2/4 و2/6 و2/8 و2/12 و2/14 و2/15 و2/16.

## 1.4 المناقشات المتعلقة بالمجموعة 1

• عرض الرئيس المساهمات المختلفة التي تتناول هيكل التقرير النهائي في نسق مجدول، مع تحديد واضح للجوانب المشتركة، وتساعد في دفع الحوار قدماً في الفريق.

• وكان هناك اتفاق بشأن وجود مقدمة وقسم للملخص. وقد تركزت المناقشات أساساً على تحديد الأقسام المتبقية وعناوينها.

• رأى بعض الأعضاء أن البنود الثلاثة الواردة في اختصاصات الفريق (تحت البند 2 من الملحق بالقرار 1379 الصادر عن دورة المجلس لعام 2016) ينبغي أن تشكل هيكل التقرير.

• ورأى بعض الأعضاء أنه في حين أن اختصاصات الفريق تذكر ثلاث نقاط محددة واردة أعلاه، فإن ذلك لا يحول دون إدراج عدد أكبر من النقاط (لأن عبارة "وغيرها" وردت في البيان الاستهلالي للجزء 2 من الاختصاصات).

• ورأى بعض الأعضاء أن الجزء التمهيدي 1 من الاختصاصات يشمل "مراعاة الاتجاهات الجديدة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، ويقدم بالتالي الأساس المنطقي لإدراج قسم عن "تأثير الاتجاهات الجديدة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على لوائح الاتصالات الدولية".

• ورأى بعض الأعضاء أن وجود جزء منفصل عن الاتجاهات الجديدة لا يتوافق مع اختصاصات الفريق.

• واقترح بعض الأعضاء أن المناقشة بشأن ’الاتجاهات الجديدة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات‘ يمكن إدراجها تحت نقطة إمكانية تطبيق لوائح الاتصالات الدولية.

• ووجد عدة أعضاء حلاً وسطاً للمقترحات التي نشأت أثناء الاجتماع - في محاولة لجمع الخيارات المختلفة معاً.

• وبعد مناقشة جادة، وافق الفريق على اعتماد الهيكل الوارد في الملحق 1 بهذا التقرير.

• وتمت الموافقة على أن موضوع "الاتجاهات في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" يمكن تناوله في أي مكان من التقرير بما في ذلك الأقسام الفرعية 1.2 و2.2 و3.2 من الملحق 1.

## 2.4 المناقشات المتعلقة بالمجموعة 2

• فيما يتعلق بالمساهمة EG‑ITRs 2/11 المقدمة من اليابان، أشارت بعض الدول الأعضاء الأخرى إلى أنها أجرت أو هي بصدد إجراء مسح لخطوط مماثلة في اليابان. وذكرت إحدى الدول الأعضاء أنها تنتظر نتائج المسح الذي تقوم به. كما أشارت منطقة إفريقيا إلى أنها تجري مسحاً على مستوى المنطقة ككل وهي تنتظر النتائج.

• ورأى البعض (من الدول الأعضاء والمشغلين) أن المشغلين لم يعودوا يستعملون الاختصاصات أو أنهم يستعملونها بطريقة محدودة جداً، لأنهم يعملون بموجب اتفاقات تجارية. كما أشارت هذه الدول الأعضاء وهؤلاء المشغلون إلى أن المشغلين لم يواجهوا أي صعوبات بسبب وجود نسختين من لوائح الاتصالات الدولية لعامي 1988 و2012. ونبّه أحد الأعضاء إلى أن المشغلين حاسمون في توفير مبالغ طائلة في الاستثمارات وأنهم يقومون ببناء البنية التحتية، لذا ينبغي توخي الحذر بعدم فعل أي شيء يقوّض جهودهم.

• ورأى البعض (من الدول الأعضاء والمشغلين) أن المشغلين يشعرون بالحاجة إلى مزيد من التنسيق مع نظرائهم في البلدان الأخرى وأن التنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية بشأن قضايا ذكرت كأمثلة تتعلق بجوانب الترسيم والمحاسبة، وأمن الشبكات، والرسائل غير المرغوبة، والازدواج الضريب‍ي، والمقاصة، وتسوية حسابات الاتصالات البحرية، وتنظيم الدولة الذي يؤثر على النماذج التجارية. وفي هذا الخصوص، أشارت الدول الأعضاء والمشغلين أن المشغلين قد واجهوا صعوبات ناجمة عن وجود نسختين للوائح الاتصالات الدولية لعامي 1988 و2012.

## 3.4 المناقشات المتعلقة بالمجموعة 3

لم يطرح الفريق نقاطاً محددة تتعلق بهذه المجموعة من المساهمات التي تتناول وجهات نظر عامة بشأن الأجزاء الثلاثة من اختصاصات الفريق.

## 4.4 مناقشة بشأن مساهمات محتملة من لجان الدراسات

• قدم مدير مكتب تقييس الاتصالات إلى الفريق معلومات محدّثة عن أنشطة لجان الدراسات بشأن استعراض لوائح الاتصالات الدولية، وأشار إلى أن المكتب الاستشاري لتقييس الاتصالات خلص في اجتماعه المعقود في مايو 2017 إلى تكليف رئيس المكتب بتجميع المعلومات الأساسية ذات الصلة بتنفيذ النسخة الحالية من لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 من لجان الدراسات بقطاع تقييس الاتصالات. وأُرسل بيان اتصال إلى جميع لجان الدراسات بقطاع تقييس الاتصالات. ومع أن معظم لجان الدراسات لم تجتمع بعد لكن عدداً كبيراً من رؤساء لجان الدراسات أجابوا على بيان الاتصال بعد التشاور مع فريقهم الإداري أو مندوبيهم. وستناقش بعض لجان الدراسات المسألة في الاجتماعات القادمة للجان الدراسات. وأجابت بعض لجان الدراسات بأنها لجان دراسات تقنية صرف وأن عملها التقني لا يحمل في طياته أي تأثيرات تنظيمية على لوائح الاتصالات الدولية. وأجابت بعض لجان الدراسات بأن لوائح الاتصالات الدولية لم تسبب أي صعوبات. وذكرت لجنة الدراسات 11 بقطاع تقييس الاتصالات ثلاث توصيات تتصل بتوفير تعريف هوية الخط الطالب الدولي (المشار إليه في المادة 6.3 من لوائح الاتصالات الدولية). وأشارت لجنة الدراسات 9 إلى إمكانية ربط المادة 3.5 من لوائح الاتصالات الدولية بالتوصيتين J.260 وJ.263 المتعلقتين بأفضلية الاتصالات على شبكات التلفزيون الكبلي.

- تمت استشارة المشاركين في لجنة الدراسات 2 بالمراسلة فيما يتعلق بالمعلومات الأساسية عن تنفيذ لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012، نظراً إلى أن الاجتماع القادم للجنة سيعقد بدءاً من 27 نوفمبر 2017. ولم ترد أي معلومات.

- لجنة الدراسات 3: طالما أن الأمر يتعلق بتوفير معلومات أساسية عن تنفيذ النسخة الحالية للوائح الاتصالات الدولية لعام 2012، لا تتوفر لدى لجنة الدراسات 3 أي معلومات.

- لجنة الدراسات 5 ستناقش المسألة في الاجتماع القادم.

- لجنة الدراسات 9 تخطط لاستعراض بيان الاتصال بعناية في اجتماعها القادم في يناير 2018. وفيما يلي تعقيب سريع لفريق الخبراء: يمكن ربط المادة 3.5 من لوائح الاتصالات الدولية بالتوصيتين J.260 وJ.263 الصادرتين عن لجنة الدراسات 9 والمتصلتين بأفضلية الاتصالات على شبكات التلفزيون الكبلي.

- لجنة الدراسات 11 حددت ثلاث توصيات متعلقة بتوفير تعريف هوية الخط الطالب الدولي (المشار إليه في المادة 6.3 من لوائح الاتصالات الدولية).

- لجنة الدراسات 13 هي لجنة تقنية ليس لديها أي تأثير تنظيمي حتى الآن. ومع ذلك، ستستعرض في اجتماعها القادم في نوفمبر بشكل وافٍ لوائح الاتصالات الدولية للاتحاد لعام 2012 وبيان الاتصال الصادر عن المكتب الاستشاري لتقييس الاتصالات وتُعد رداً عليه.

- بما أن لجنة الدراسات 15 هي لجنة دراسات تقنية بالدرجة الأولى، لا يوجد في برنامج عملها حالياً أي شيء يتعلق بلوائح الاتصالات الدولية بأي شكل من الأشكال.

- لجنة الدراسات 16 ستناقش المسألة في اجتماعها القادم في أكتوبر.

- لجنة الدراسات 17: في هذا الوقت لم تسبب لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 (بما في ذلك التعريفات التنظيمية الواردة فيها) أي صعوبات تتعلق بأنشطة التقييس التقنية المتعلقة بالأمن التي تقوم بها لجنة الدراسات 17.

- لجنة الدراسات 20 تخطط للرد وتطلب المزيد من التوضيحات عما هو متوقع من لجنة الدراسات.

كما أشار مدير مكتب تقييس الاتصالات إلى أن تقريراً كتابياً عن المسألة سيقدم بعد اجتماعات لجان الدراسات إلى الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات لكي ينظر فيه.

• وكرد على إحدى المسائل ذات الصلة، أوضح المستشار القانوني بأن الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات اتفق في دورته الأخيرة على أن يلتمس رئيس الفريق آراء لجان الدراسات ذات الصلة في قطاع تقييس الاتصالات بشأن تطبيق لوائح الاتصالات الدولية الحالية لعام 2012 وعلى أن تدرج جميع هذه المعلومات في تقرير مدير مكتب تقييس الاتصالات المرفوع إلى فريق الخبراء في اجتماعه الحالي.

# 5 الخطوات التالية

• اقترح الرئيس خطة لوضع الصيغة النهائية للتقرير الذي سيرفع إلى المجلس في دورته لعام 2018، كما هو مبين في الجدول أدناه.

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الجدول 1** | | |
| **الخطوات** | **بند العمل** | **الجدول الزمني** |
| 1 | يحضّر الرئيس مشروع 1.0 للتقرير النهائي، ويعمل على نحو وثيق جداً مع نواب الرئيس وبمساعدة الأمانة. | يتاح على موقع الفريق EG‑ITRs بحلول 31 أكتوبر 2017 بالإنكليزية |
| 2 | يدعى أعضاء الفريق إلى إبداء تعليقاتهم على مشروع 1.0 (يفضل مع تتبع التغييرات). ويمكن أن تكون التعليقات بأي لغة من اللغات الست وستترجم إلى الإنكليزية فقط. | حتى 8 ديسمبر 2017 |
| 3 | وثيقة تجميع - مع المشروع 1.0 مشفوعاً بالتعليقات الواردة بشأن مختلف الأجزاء المدمجة - تنشر على الموقع الإلكتروني. بالإنكليزية فقط | تتاح على موقع الفريق EG‑ITRs بحلول 3 يناير 2018 بالإنكليزية |
| 4 | تترجم المساهمات المقدمة إلى الاجتماع الثالث مباشرة (أي ليس تحديداً بشأن مشروع التقرير 1.0) إلى اللغات الست | بحلول 3 يناير 2018 |
| 5 | الاجتماع الثالث للفريق | 19-17 يناير 2018 |
| 6 | بناءً على مناقشات الاجتماع الثالث، يحضر الرئيس مشروع النسخة 2.0 للتقرير النهائي ويعمل على نحو وثيق جداً مع نواب الرئيس وبمساعدة الأمانة.  يترجم إلى اللغات الست | يتاح على موقع الفريق EG‑ITRs بحلول 15 فبراير 2018 بالإنكليزية  بحلول 28 فبراير 2018 باللغات الست |
| 7 | يدعى أعضاء الفريق إلى تقديم مساهمات إلى الاجتماع الرابع وخاصة بشأن مشروع النسخة 2.0 (أو مساهمات أكثر عمومية، إن وجدت). تترجم إلى اللغات الست | حتى 22 مارس 2018 |
| 8 | في الاجتماع الرابع، يضع الفريق الصيغة النهائية للتقرير. ويقدم المشروع النهائي إلى المجلس في دورته لعام 2018. | 13‑12 أبريل 2018 |

• وافق الفريق على الخطة المعروضة.

# 6 الإجراءات التي يتعين اتخاذها

1 يدعو الفريق الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات إلى تقديم المساهمات وفقاً للهيكل المقترح، ويذكّر بأن موضوع "الاتجاهات في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" يمكن تناوله في أي مكان من التقرير بما في ذلك الأقسام الفرعية 1.2 و2.2 و3.2 من الملحق 1.

2 يستمر الفريق في أداء عمله وفقاً للخطوات الواردة في الجدول 1 من هذا التقرير.

# 7 اختتام الاجتماع

وعند اختتام الاجتماع، شكر الرئيس جميع الدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء القطاعات الذين قدموا مساهمات وشاركوا في أعمال فريق الخبراء (بمن فيهم الذين شاركوا عن بُعد)، ونواب الرئيس ومسؤولي الاتحاد المنتخبين والأمانة لما قدموه من مساعدة فعّالة خلال الاجتماع.

وتوجّه الفريق بالشكر إلى الرئيس ونواب الرئيس والأمانة لتنظيم الفريق وإدارته بشكل فعّال. كما شكر الفريق المترجمين الفوريين والمنسق عن بُعد.

**الرئيس: السيد فرناندو بورخون (المكسيك)**

الملحق 1: هيكل التقرير النهائي المقدم إلى مجلس 2018

1 مقدمة

2 استعراض لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012، مع مراعاة الاتجاهات الجديدة في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقضايا الناشئة، والعوائق التي قد تنشأ من تنفيذ لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 وقرارات المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 وتوصياته.

1.2 إمكانية التطبيق

2.2 التحليلات القانونية

3.2 الن‍زاعات المحتملة

3 ملخص

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_